العولمة وإشكالية سيادة الدولة

ميلود العطري
جامعة الجلفة

مقدمة:

لقد عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة ظهور أفكار عديدة، واختلفت بذلك التسميات التي أصبحت تطلق على واقع اليوم، كالاعتماد المتبادل أو نهاية التاريخ أو الاندماج المكثف أو العولمة وهي تعبر كلها عن حالة معقدة حيث ازدادت العلاقات وتكثفت التفاعلات بين أفراد المجتمع الدولي، وأصبح معها من الصعب الوقوف عند الحدود السياسية أو فصل الداخل عن الخارج وهكذا فقد أثرت هذه المتغيرات على الدولة باعتبارها لم تعد الفاعل الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية، وانعكس هذا التأثير بشكل كبير على مفهوم السيادة ونطاق تطبيقها، ولئن سلمنا بأن السيادة لم تكن مطلقة في ظل الثنائية القطبية فان القيود على السيادة ازدادت بشكل كبير لم يسبق له مثيل وأصبحنا نتكلم عن سيناريوهات تشير باحتمال اختفاء هذا المبدأ الذي ظل يعتبر أساس قيام الدولة القومية،

وكإشكالية للموضوع:

ما هي العوامل التي أثرت على السيادة ؟وما انعكاساتها الحالية والمستقبلية؟

وتكون فرضية التحليل كالتالي:

"لقد عمل تطور مصالح الجماعات والشركات على التأثير باتجاه فتح الحدود وتدفق التجارة وتغيير التشريعات وقد اختلفت درجة التأثير من جراء هذه الحركية بحسب اختلاف أنماط الدول".

تحديد مفهومي العولمة والسيادة:

1-العولمة:

إن عملية وضع تعريف دقيق للعولمة تعتبر صعبة ذلك أن الأمر يتعلق بظاهرة معقدة، بالإضافة إلى أن مجمل التعريفات التي أعطيت لها لم تخل من الانحيازات الإيديولوجية والفكرية للباحثين وموقفهم من العولمة قبولا او رفضا، وقد تبلورت

هذه التعريفات في تيارين الأول يتحيز للعولمة ويعتبرها قدرا حتميا والثاني يرفضها تماما ويعتبرها إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالي القديم، وقد انبثق على ذلك تيار ثالث يدعوا إلى نوع من التفاعل الواعي مع العولمة باتجاه تعظيم المنافع التي تبشر بها وتقليل التكاليف الاجتماعية المقترنة بالاندماج فيها والتكامل معها[1].

عرف المكتب العالمي للشغل العولمة على أنها تسلسل تاريخي حيث نشهد من خلاله روابط قوية بين الأفراد وبين الأعمال البشرية والبنيات السياسية، وهذه الروابط تتمثل في التبادلات المادية وغير المادية التي تتطور بسرعة على مستوى الأرض كاملة، وهكذا فان العولمة تتضمن بعدين رئيسيين الأول هو الامتداد إلى كل أنحاء العالم والثاني هو تعمق العمليات الكونية[2] ، أي تسعى إلى تعميم الشيء وتوسيع نطاقه ليشمل الكل، وقد ظهرت في إطار الفكر السياسي كمفهوم جديد في كتابات مارشال **ماكلوهن وبريجنسكي**، حيث أنها تسعى لزيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات كما أنها تشمل أيضا الجانب الأيديولوجي والفكري من خلال الاختراق الثقافي.

إنها عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات بشكل يكون معه تأثير الأحداث في ركن من أركان العالم متزايدا أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات ضمن ركن أو أركان أخرى بعيدة للغاية عن مركز تلك الأحداث[1].

2-السيادة:

تعتبر السيادة داخل الدولة فكرة قانونية معبرة عن الجماعة السياسية القانونية الكبرى ذات الكيان المعنوي فيما تقوم به من تصرفات سياسية وإدارية لصالح المواطنين، ومقتضى هذه السيادة أن سلطة الدولة تعتبر أصلية بمعنى أنها تنبع من

---

[1] –محمد ابراهيم منصور:" العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي" ، بيروت: المستقبل العربي، عدد282 (اوت2002)، ص.145.

[2]-محمود خليل :"العولمة والسيادة :إعادة صياغة وظائف الدولة"، عن موقع :
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K19.html

[1]-John Baylis & Steve Smith, **The Globalization of World Politics , an introduction to international relations**, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005), p.08.

ذات الدولة ولا تستمد أصلها من سلطة أخرى[2]، وهكذا فالدولة تتمتع بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها سواءا على الصعيد الدولي كإبرام المعاهدات الدولية وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، أو على الصعيد الداخلي كحق التصرف في مواردها وثرواتها الطبيعية واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص المتواجدين على إقليمها، وما يترتب على السيادة هو أن الدول متساوية قانونا في السيادة، وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[3] ، ويعد المفكر الفرنسي جون بودان هو أول من حاول بلورة نظرية متكاملة عن السيادة من خلال مؤلفه الشهير الكتب الستة عن الجمهورية سنة1576، ومن خصائصها أنها مستمرة طالما بقيت الدولة متمتعة بشخصيتها القانونية وبالتالي تزول السيادة في حالة فقدان هذه الشخصية كاندماجها في دولة أخرى أو تجزئتها وهي تمثل كمبدأ كلا واحدا لا يقبل الانقسام أو التجزئة كما أنها ترتبط بدرجة وحدود الاستقلال السياسي فهو يتيح لها إعمال مظاهر السيادة[4].

ومما سبق يتضح المركز الكبير الذي ظلت تشغله السيادة باعتبارها شعارا للكرامة الوطنية وأفضل تجسيد لمعاني السلطة والحرية، لكنها أصبحت اليوم تواجه تحديات حقيقية فرضتها الآليات الجديدة للعولمة، سواءا كانت تلك الآليات تمس الجانب الاقتصادي أو السياسي أو التكنولوجي أو الثقافي...

العوامل المؤثرة على السيادة :

إن التدفقات العبر قومية التي يعرفها النظام الدولي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع ورؤوس الأموال والأفكار على مستوى العالم وبالتالي فهي تهدف إلى

---

[2] - مقال دون كاتب: "هل تتراجع سيادة الدول في ظل العولمة؟!!" عن موقع:
http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4136&subcategoryid=260&cate goryid=36

[3] -محمد بوبوش:"أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة"،عن موقع:
http://www.maktoobblog.com/boubouche?preDate=2005-12-22%2019:11:00&post=3525

[4] - محمود خليل: "العولمة والسيادة :إعادة صياغة وظائف الدولة"، مرجع سابق.

تجاوز الولاءات القديمة للوطن أو الأمة إلى ولاءات جديدة[1]، وذلك ببروز قوى إقليمية ودولية أصبحت تنافس الدولة سواءا كانت المنظمات الحكومية أو غير الحكومية بمختلف مجالاتها واختصاصات عملها، أو المؤسسات المالية الدولية والتجارية العالمية كالشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

لقد ظل المبدأ الأساسي السائد قبل نهاية الحرب الباردة هو استقلال وحرية الدول وسيادتها لكن مع بروز النظام الدولي الجديد فقد أصبحت حرية وحقوق الفرد داخل الدول تكتسب أهمية بالغة، وبدأت هذه المنظمات والشركات تطالب الدول بالتقيد بقضايا كانت تعتبر شؤون داخلية كالتركيز على مبادئ حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحريات خاصة حرية التملك والتعبير.

وما صاحب العولمة أيضا التغير في هيكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى أحادى القطبية حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة عليه وهذا ما دفع المحللين القول بأنه وان كانت سيادة الدول لم تكن مطلقة في ظل الثنائية القطبية إلا أنها كانت أفضل مما هي عليه في ظل الأحادية القطبية حيث أصبحنا نتكلم عن نظام متعدد الأقطاب كحامي للسيادة .

إن التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال عمل على اختزال المسافات وأصبح بذلك لا يعترف بالحدود السياسية فأحداث أي منطقة سيكون لها صداها على المستوى العالمي وهذا ما ساعد على نقل المعلومات والأفكار وبالتالي التأثير على معتقدات واتجاهات الأفراد حتى داخل دولهم وهذا ما أدى إلى إعادة تشكيل سلم الأولويات فأصبحت العوامل الاقتصادية والتكنولوجية ذات أهمية كبيرة وتراجعت القضايا التقليدية لصالح قضايا أعقد واشمل كالتلوث البيئي وانتشار أسلحة الدمار الشامل وقضايا الإرهاب الدولي وحقوق الإنسان والهجرة...، وهذه التحديات تتطلب جهدا جماعيا مما يفرض التعامل مع السيادة من منظور جديد.

---

[1] - محمد بوبوش:" أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة "،مرجع سابق.

كما أن من أهم تجليات العولمة هو زيادة حدة المنافسة على المستوى الدولي خاصة بين الدول الكبرى وذلك لتحقيق اكبر قدر من المصالح، وهذا ما أدى إلى توسيع نطاق التكتلات والتحالفات حيث أصبحت تفرض تلك التكتلات خاصة الاقتصادية منها على الدول التنازل عن جزء من سيادتها لصالح الأهداف الكبرى لدول التحالف. وهكذا يمكن القول أن العوامل الجديدة وتقاطع مصالح الفواعل الجديدة في ظل العولمة عمل بشكل كبير على تجاوز الاعتبارات التقليدية والحدود السياسية وهذا ما فرض قيودا أكبر على السيادة وبالتالي الانحسار التدريجي لدور الدولة.

الانعكاسات السلبية والإيجابية للعولمة على السيادة:

1-التأثيرات السلبية:

إن المقدرة الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات واتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل يسمح لها بممارسة المزيد من الضغوط على الحكومات والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية وذلك من خلال سنها لتشريعات وقوانين تنظم حركة التجارة بعيدا عن قوانين الدول فأضحت بذلك الدول تلعب دور المنظم فقط بالإضافة إلي أن سياسات التحرير الاقتصادي أضعفت قبضة الدول على أصولها خاصة الدول النامية منها، ومن جهة أخرى ومن منظور الدولة الوطنية وبشكل خاص في البلدان الأكثر تقدما نجد أن التصنيع خارج الحدود ينشا مجالا اقتصاديا لا يخضع للمضلة التنظيمية للدولة ومن ثم تتراجع أهمية الدولة[1].

إن انحسار وتراجع دور الدولة أفرز صحوة للجماعات الاثنية والتي دخلت في صراعات مع الدول آلت بذلك بعض الدول إلى التفتيت والتجزئة، بالإضافة إلى تنامي دور فعاليات المجتمع المدني على حساب وظائف الدولة وأصبح الشأن الداخلي مهمة غير مطلقة للدولة بل إن المجتمع الدولي قد يتدخل للاعتبارات الإنسانية، وأضحى مبدأ التدخل ورقة ضغط تستعملها الدول الكبرى تجاه الدول

[1] - سعيد الصديقي: "الاقليمية والتحديات العالمية الجديدة"، المستقبل العربي،عدد331، (أكتوبر 2006)، ص.122.

الضعيفة ويوظف بازدواجية كبيرة ووفقا لمصالح القوى العظمى، وتزامن هذا مع نمو ظاهرة المشروطية والإشتراطية المتبادلة حيث أن المؤسسات المالية الدولية تقرن تقديم المساعدات المالية والفنية باشتراط إجراء تعديلات وتغييرات في القوانين والتشريعات السائدة وهذا ما يؤثر على القرار الداخلي، والذي يواجه من جانب آخر موجة من الرفض والاحتجاجات خاصة من الأوساط النقابية.

إن ظاهرة الاختراق الثقافي التي أفرزتها موجة التحولات أدت إلى تهديد الثقافات المحلية لحساب نشر ثقافة كونية ونمط أفكار يشمل الجميع وهذا ما أدى إلى الاغتراب[2]، وأصبحت الهويات والشخصية الوطنية المعبرة عن السيادة مهددة بشكل كبير.

ويمكن القول إن التأثيرات السلبية للعولمة تزداد كلما ازداد نفوذ وتدخل الفواعل الأخرى في النسق الدولي إلا أن التأثيرات ليست بدرجة متساوية على جميع الدول، فالدول النامية عرضة للاختراق والتأثر بدرجة اكبر من الدول المتقدمة وذلك بسبب التخلف الاقتصادي والتكنولوجي وعدم الاستقرار السياسي.

2-التأثيرات الإيجابية:

إن التطورات الحاصلة من جراء الثورة العولمية أعطت فرصا أكبر وأسرع للدول النامية لإسماع صوتها للعالم المتقدم من خلال استفادتها من ثورة الاتصالات ومن خلال عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية كما أن النظام الجديد للمسؤولية الدولية يجعل الدولة مسؤولة في مواجهة دولة أخرى بمجرد حدوث ضرر أو مخالفة التزام دولي وبالتالي مطالبة الدولة المتضررة باسترجاع حقوقها، وحصولها على تلك الحقوق فيه تعزيز لسيادتها.

من جهة أخرى فقد ساهم التطور التكنولوجي في زيادة قدرات الدول الشاطئية في استغلال ثرواتها البحرية حيث أضيفت لها 200ميلا بحريا خاضعا لسيادتها بعدما كان 12ميلا[1].

---

[2] - محمود خليل: "العولمة والسيادة :إعادة صياغة وظائف الدولة"، مرجع سابق.

[1] - محمود خليل، مرجع سابق.

انه في رأينا وبالرغم من اعترافنا بخطر التدخل الأجنبي على السيادة إلا أن بعض التدخلات أو مجرد وجود تهديد خارجي بالتدخل يجعل بعض الدول الاستبدادية والقمعية تعدل عن أساليبها المنافية لحقوق الإنسان وتعمل على فتح المجال السياسي أكثر، كما تقدم على تعديل قوانينها الاقتصادية بما يتلائم وشروط المؤسسات المالية الدولية، حيث إن الاتجاه إلى الإصلاحات الهيكلية قد يجنب الدولة التدخل وفي هذا تعزيز لسيادتها وهذا بالانطلاق من فرضية حتمية التدخل الأجنبي كأحد تجليات العولمة.

مستقبل السيادة :

لقد طرح المفكرون آراء عديدة فيما يخص مستقبل سيادة الدول في خضم التطورات الهائلة التي مست المجتمع الدولي والتي عملت بشكل كبير على التقليل من أهمية المكان، ولعل أبرز هاته الرؤى المستقبلية اختفاء السيادة، استمرارية السيادة ، الحكومة العالمية.

1-اختفاء السيادة :

يرى أنصار هذا الاتجاه ومن أبرزهم **اوهيمي كينشي**[2] أن العولمة من شأنها أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانتها شيئا فشيئا لصالح مؤسسات أخرى تتعاظم قوتها كالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية حيث أصبح الكثيرون يتوقعون تلاشي الدولة نظرا للصعوبات التي تواجهها الحكومات في ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدودها، فإذا كانت شركة ما تعارض سياسة حكومة معينة فبإمكانها التهديد بالحد من إنتاجها المحلي وزيادة إنتاجها في دولة أخرى أو حتى الإطاحة بالنظام السياسي الحاكم.

لقد تمكنت الشركات متعددة الجنسيات بالقفز فوق الحدود التي تفصل بين الدول والأقطار وإزالة الحواجز الجمركية وتغلبت على كل القيود التي تحول دون تدفق المعلومات فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارس ضمن

---

[2] - مازن غرايبة :"مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة"،باتنة: مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، عدد13، (ديسمبر2005)، ص.190.

الحدود السياسية والتي هي من أهم مقومات سيادتها الوطنية، وهكذا فالعولمة قادت باتجاهين يعملان على انتزاع السيادة وهي الكيانات فوق القومية والكيانات الاثنية حيث تفقد الدولة طابعها الرسمي كممثل للقوى الاجتماعية[1].

2-استمرارية السيادة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التطورات الحاصلة لا يمكنها إنهاء السيادة حيث أن السوق وحده لا يمكنه أن ينظم كل شيء وأن فرضية اختفاء السيادة فيه مبالغة كبيرة وقصور في استيعاب إفرازات العولمة، إن العولمة قلصت من دور الدولة في بعض المجالات لكنها من جانب آخر تعيد صياغة وظائفها، بل وتجعل من دور الدولة دورا لا غنى عنه خاصة في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية والبيئة، حيث إن البنك الدولي أكد في الطبعة العشرين من تقريره السنوي أن الأسواق لا يمكنها أن تنمو في غياب دولة فاعلة وذات مصداقية ويطالب البنك الدولي بإحياء دور الدولة ليس كمتدخل مباشر ولكن كشريك ومحفز ومحرك للنمو[2].

إذن الأمر يتعلق بإعادة صياغة وظائف الدولة ومكانة سيادتها بما يتلائم والظروف والمتغيرات الراهنة دون إلغاء دورها تماما، فالشركات متعددة الجنسيات هي تعمل لصالح الدولة الأم، والاعتماد المتبادل هو في جانبه الأكبر بين الدول كما أن تفكك الدول على أساس عرقي يعد دليلا على أن الهويات تعد أساسا لتكوين الوحدات السياسية ذات السيادة ومن جهة أخرى فان دولا كفرنسا وألمانيا وبالرغم من تكييف تشريعاتها مع الاتحاد الأوروبي إلا انه لا يمكن القول أنهما لا تملكان سيادة.

ويمكن القول إن العولمة بقدر ما تولد مشاعر التقارب وانصهار الثقافات فهي في الوقت نفسه تحيي مشاعر التمايز والخصوصية وتؤكد الحدود بين هوية وأخرى.

3-الحكومة العالمية:

---

[1] - محمد بوبوش:" أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة "،مرجع سابق.

[2] - مازن غرايبة:مرجع سابق،ص.190.

يعتقد رواد هذا الاتجاه أن تغيرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية بحيث تتنازل الدولة عنها لصالح حكومة عالمية تحمل خصائص الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتطرح العولمة هذه الفكرة باعتبارها عملية في إطار التكوين وقد تحدث عن هذا التطور **مارتن البرو** في كتابه زمن العولمة، وتحتمل هذه الحكومة في ظل العولمة:

*حكومة خفية يمثلها تحالف غير معلن الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع حكومات مجموعة السبع الأكثر تصنيعا .

*حكومة معلنة مفروضة بحكم الأمر الواقع تجسدها الإدارة الأمريكية وتمارس دورها إما منفردة أو من خلال مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي .

*بديل الحكومة المنبثقة عن نظام ديموقراطي عالمي تمارس عملها في ظل رقابة سياسية وقانونية أي سلطة تشريعية وقضائية.

*بديل وراثة الأمم المتحدة للدولة القومية بعد إصلاح المنظمة الأممية وتزويدها بأجهزة أكثر فعالية واختصاصات أوسع واشمل[1].

وكخاتمة يمكن القول إن السيادة بمفهومها الوستفالي الكلاسيكي أضحت تواجه تحديات حقيقية، ويعود هذا إلى ظهور التجمعات الإقليمية والحاجة إلى تبني منهج مشترك في معالجة القضايا ذات البعد العالمي بالإضافة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية وتعاظم دور الفواعل الجديدة العابرة للقوميات، ومن هذه المنطلقات التي صاحبت العولمة ستتراجع المقدرة السيادية للدول لصالح هاته الهيئات الجديدة حيث أكد كوفي عنان في خطابه أمام الجمعية العامة أن السيادة الحقيقية أصبحت تتعلق بحرية الأفراد داخل الدول.

ومع تأكيدنا بصعوبة تصور نهاية للسيادة ومن ثم للدولة القومية إلا أننا نؤكد على ضرورة التحرك خاصة على مستوى الدول الصغرى لإيجاد أفضل السبل للتكيف والتأقلم بوتيرة أكثر فاعلية مع المتغيرات الراهنة وذلك للمحافظة على مصالح الدول وحماية كياناتها.

---

[1] - مازن غرايبة: "مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة"، ص.190.

قائمة المراجع:

1*الكتب :

-Baylis John & Smith Steve, **The Globalization of World Politics , an introduction to international relations**, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005).

2*المجلات :

-الصديقي سعيد : "الاقليمية والتحديات العالمية الجديدة"، بيروت: المستقبل العربي، عدد331، (أكتوبر 2006) .

- غرايبة مازن : "مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة"،باتنة: مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، عدد13، (ديسمبر2005) .

--منصور محمد ابراهيم:" العولمة ومستقبل الدولة القطرية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد282 (اوت2002).

3*مواقع الانترنت:

-بوبوش محمد: أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة، عن موقع: http://www.maktoobblog.com/boubouche?preDate=2005-12-22%2019:11:00&post=3525

-خليل محمود: العولمة والسيادة إعادة صياغة وظائف الدولة، عن موقع: http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K19.html

مقال دون كاتب: "هل تتراجع سيادة الدول فى ظل العولمة؟!!"، عن موقع: http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4136 &subcategoryid=260&cate goryid=36